

جرس



samy_alkorafi@hotmail.com

سامي الخرافي

ذكر الشيخ عبدالله الثوري رحمه الله في كتابه «حكايات من الكويت» قصة خمسة أشخاص كويتيين قد ذهبوا إلى سيلان في 1920 التي كانت مستعمرة بريطانية آنذاك وكانت قد سمحت بالغوص وفق ضوابط محددة، ولقد اتفق الأصدقاء على عقد شراكة فيما بينهم بالقول والنية ولم يكن بينهم أي عقد مكتوب واتفقوا على تقاسم الرزق بينهم بالتساوي، وبدأوا في العمل بالغوص إلا أن أحدهم قد مرض مرضا أدى إلى وفاته، علما بأن المتوفى قد عمل لمدة خمسة أيام فقط، ولكن الأصدقاء اعتبروا أن صديقهم مازال حيا معهم وله نفس نصيبهم من الرزق، وقد أحضروا بعد نهاية الغوص الشهود وقالوا بأن فلانا الغلاني قد توفي وإن حصة كل منا كذا وله نفس ما أخذنا، علمتنا تلك القصة بأن الوفاء والصدق والأمانة في المجتمع الكويتي هي أهم بكثير من المال والذي أصبح في وقتنا الحاضر هو المسيطر على حياة الكثيرين في تعاملاتهم مما أثر على كثير من القيم الكويتية الأصيلة وسنتناول بعضا من القيم التي اهتزت في مجتمعنا: ● النفوس تغيرت عما كانت عليه في السابق فقد

أزمة قيم

قلم حر

د.فرح صادق

يتساءل المواطن غالبا عن سبب ارتفاع أسعار الدواء في الكويت عن باقي نظرائها من دول مجلس التعاون الخليجي، في الواقع هناك عوامل عديدة تؤثر في تحديد أسعار الدواء، منها رغبة التاجر أو وكيل الدواء في الربح وهذا حق مشروع له، ومن ناحية أخرى تقصير وزارة الصحة في وضع بعض الضوابط المطلوبة للحد من ارتفاع أسعار الدواء المتكرر، مما يضع المواطن بين مطرقة التاجر وسندان الغلاء! نعم لقد استجابت الوزارة سابقا بتخفيض هامش الربح إلى 25٪ وهي نسبة ليست باليسيرة عند النظر إلى الأعباء والتكاليف التي يتحملها الوكيل المحلي، لكن يبقى هناك خلل معين في آلية ضبط الأسعار، إذن أين الخلل وأين المشكلة؟! هناك عوامل عديدة مؤثرة قد تكون السبب في صعوبة التحكم في سعر الدواء، أولها انه يعتمد على سعر العملة الذي يتم عن طريقه شراء الدواء من الشركة المنتجة من قبل الوكيل المحلي، وثانيا سعر التصدير من المصنع المنتج للدواء، وثالثا هامش الربح المحدد من قبل وزارة الصحة، وهذا ما قد تم تحديده بالنسبة لبعض الأصناف ما يعادل تقريبا 2500 صنف دولي قد تم تحديد أسعارها، وللعلم هناك نوعان من التصنيف حاليا للمنتجات لدى الوزارة، الأول ما يصنف تحت ما يسمى بالأدوية المصنفة كيميائيا «classified items» وهي ما يحدد سعرها بشكل ثابت في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم».

كان المجتمع الكويتي، متلاحما ومتماسكا رغم بساطة الحياة آنذاك ولكن كانت القيم الإسلامية العربية الأصلية مغروسة فيه والشواهد كثيرة على ذلك، وكانت مشاكلهم تحل بجلسة مصالحة ومصارحة وينتهي الأمر، أما ما نراه حاليا على الساحة المحلية من كثرة المناوشات والانتهاكات والتشكيك في الذم لكثير من الناس والتشهير بهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي فهذهما الأساسيين تمزيق وحدة الصف الكويتي لأهداف لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، وهذا لا يهم مادام هناك من يدفع، وللأسف لا تعرف الدوافع الحقيقية وراء ذلك - كان التسامح وحسن الظن في كثير من الأمور هو السائد آنذاك، أما في وقتنا الحاضر فقد أصبح الانتقام هو الحل الأسرع لحل الكثير من المشاكل ولم يعد للتسامح والعتف والتقدير مكان في حل القضايا العالقة والمحاكم تزخر بذلك. ● كان الرجل الصالح هو الشخص المقدم في كثير من الأمور ويتقلد المناصب بسبب خلقه ونظافته والأهم من ذلك هو شخص مناسب لذلك المنصب، أما في وقتنا الحاضر فقد أصبح لدى الكثير قناعة بأن رجل المصالح

هو المقدم في تقلد المناصب للأسف، ولم يعد للرجل الصالح أي تقدير واحترام لا لشيء إلا لأنه شريف فاضح للسراقات ولهذا فهو شخص غير مرغوب فيه. ● كانت القناعة والرضا وحمد النعم، هي الصفة السائدة في ذلك الزمن الجميل، أما في وقتنا الحاضر فقد أصبح التذمر والتحلطم هو ما يميز الكثير من هذا الشعب لأسباب معروفة والكثير منها غير معروف. وأخيرا: ضعف الوازع الديني أثر على أخلاقيات الإنسان وجعلته لا يمانع في أن ينسف القيم من أجل مصالحه، بالإضافة إلى أن غياب القدوة الصالحة قد جعل الكثير من الشباب يفتقدون ويتمنون أن يكونوا مثل الممثلين وخاصة الأجانب فكانت نتيجة هذه القدوة السيئة ما نشاهده من الانحلالات الزائدة في المجتمع الكويتي وهذا كله يرجع سببه للقدوة السيئة، كما لا ننسى غياب دور الوالدين في تعزيز وترسيخ الأخلاق الفاضلة وغرسها لدى الأبناء، وغياب هذا الدور قد أدى إلى فقدان تلك الأخلاق، إن تعزيز القيم هو دور المجتمع جميعا بشكل جدي وليس بشعارات نتغنى بها، فهل نبدا في ذلك غدا؟

وجهه وتكاليفه من جهة، والمواطن وغلاء المعيشة من جهة أخرى، ومن تلك الضوابط ما يلي: 1- وضع مدة زمنية محددة كحد أدنى سنة واحدة مثلا لطلب رفع سعر الدواء للمنتجات غير المحددة في الجريدة الرسمية. 2- فتح السوق المحلي واحتكار الوكيل للدواء والسماح باستيراد أصناف مشابهة أو بديلة مما يساعد على المنافسة الحرة وخفض الأسعار. 3- تحديد سعر العملة واعتماده من قبل وزارة الصحة الكويتية وتوحيد الاستيراد مع مكاتب وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي. 4- تعديل نظام الجمارك للمنتج الدوائي للحد من العوائق في المنافذ الحدودية. 5- تفعيل لجنة تسعير الأدوية في وزارة الصحة بمشاركة صيادلة مختصين. 6- استحداث ما يسمى بـ«هيئة الدواء والغذاء» وكذلك ما يسمى بـ «المكتب العلمي» يوظف فيهما صيادلة كويتيون للأهتمام بمنظومة الدواء بشكل كامل وسلامته ومراسلة الدول المصنعة أسوة بما هو معمول به في المملكة العربية السعودية، مما يخفف العبء عن الوزارة ويزيد من فرص العمل للصيادلة الكويتيين بالقطاع الخاص. أخيرا، نتمنى أن نكون قد وفقنا لتقديم الحلول المفضلة التي ترضي جميع الأطراف حتى نرى مزيدا من التطور في قطاع الصيدلة في الكويت، ودمتم بخير.

أما النوع الثاني في التصنيف وهو الأصناف غير المصنفة كيميائيا أي لا تحتوي على عنصر فعال وهي ما تسمى «Un classified»، مثل المكملات الغذائية أو بخاخات الأنف أو منتجات العناية بالبشرة وغيرها، هنا تكمن المشكلة، حيث ان غالبية المنتجات المرغوبة والمطلوبة تصنف من النوع الثاني، والتي لا تحدد أسعارها في الجريدة الرسمية، لذا قد تستغل هذه الثغرة من بعض الوكلاء لرفع الأسعار بين حين وآخر لمزيد من الربح. لا مانع بالطبع من ربح التاجر أو الوكيل فهو يواجه صعوبات عديدة لاستيراد الدواء، ولكن لابد من الحرص أيضا على حق المواطن في عدم رفع الأسعار عشوائيا في ظل الغلاء المتزايد للمعيشة وكذلك المحافظة على تقارب السعر نسبيا لنفس الأدوية في دول الخليج. مثال للارتفاع العشوائي في بعض الأصناف، مثلا فيتامينات الشعر، نرى بعضها قد زاد لمرات عدة خلال فترات بسيطة من السنة، فبعضها كان بسعر 18 دينارا، ووصل الآن إلى 26 دينارا، في حين أنه مازال بالسعر الأول في المملكة العربية السعودية، مثال آخر أيضا بخاخ ماء البحر وهو عبارة عن ماء وملح فقط نرى ان سعره زاد من 3,5 دنانير إلى 4,5 دنانير، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي لا يتسع المجال لذكرها. قد يكمن الحل عن طريق وضع بعض الأسس والضوابط من قبل الوزارة مع مراعاة حق الوكيل

في الصميم



www.leeesh.com

م. غنيم الزبيعي

يجب على وزارة التربية وقف هذا «الخبال»

تحول تفوق الطلبة في الكويت إلى عبء عليهم وعلى أهاليهم فمن الغالبية العظمى والمكلفة للبنات إلى أشكال وأنواع الحلويات التي لا أجرو على ذكر سقف لأسعارها فهي كـ «خبال» البعض من غير حدود إلى «القطبية» لإقامة حفلات التفوق في إحدى الصالات الكبيرة مع الدي جي والبوفيه، هذا كله جنون يجب أن يتوقف والإدارات المدرسية وحدها لا تستطيع إيقاف هذا الأمر بل يجب على مديري المناطق التعليمية المساعدة في إصدار وتعميم قرارات تنظم عملية احتفال المدارس بالطلبة المتفوقين وتضع لها ضوابط صارمة تحد من المبالغة في الاحتفالات والتي لا تنهك فقط ميزانية الأسرة الكويتية «اللي مو ناقصة»، بل هي أيضا منهكة نفسيا وجسديا لأولياء الأمور خاصة الأمهات اللاتي تراهن في معارض الملابس ومحلات الحلويات وسط زحمة وتراحم خانق فيها، أسعار مبالغ فيها جدا ولا تستحق حتى ربع المبلغ المطلوب فيها لكنه الاستغلال في أبشع صورته لمعرفة تلك المحلات، ان هذه الأم ليس لديها خيار آخر غير الشراء منها يساعدهم على هذا الاستغلال البشع عدم تنظيم وزارة التربية لاحتفالات التفوق التي أصبحت تسرق جزءا كبيرا من فرحة الأهالي بتفوق أبنائهم وبناتهم. هذا الجنون يجب أن يتوقف وهذه العملية يجب أن يتم وضع ضوابط لها وعدم ترك «القرعة ترعى»، فلا أبلغ إن قلت ان كثيرا من المتفوقات يعين عن حفل التفوق بسبب عدم قدرة أهاليهم على مجاراة «خبال» الأهالي الآخرين، فالتناس يتفاوتون في القدرات المالية فمنهم من يستطيع وأكثر ومنهم (وهم الأغلبية) من بالكاد يستطيعون الوفاء بحاجات الطلبة الأساسية، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة على نفسيات هؤلاء الأطفال. نقطة أخيرة: الحل هو الالتزام بالزي المدرسي فقط مع وشاح علم الكويت فقط، ومنع الحلويات والككاو بكل أشكاله.. ومن لا يلتزم يمنع من حضور حفل التفوق.

رأي



مطلق الوهيدة

خذوا بالأسباب والعقل والتفعل ولا تصدموا بالواقع

ما يجري على الساحة العربية من سفك دماء أبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل في صراع شياطين الأرض اقتصاديا وسياسيا يتطلب الثاني والصبر ومسايرة الأحداث والأخذ بالأسباب وعدم التصادم مع واقع الأمور، خصوصا اذا كانت الأحداث بحجمها المتلاطم تسوده مسرحيات ودبلجة الفتنة والتي لا يصدقها كل عاقل، وان حدثت فهي ليست بهذا السياق خصوصا انها لم تذب حينما بدأت واحتفظوا بها للوقت الذي تأمرهم به المخابرات العالمية التي تسلمت هذه الأيام قيادة العالم وسيرت رؤساء وأركان حكمهم لخدمة مآربهم الشيطانية بأعمال صبيانية وهي بإمكانها ان تستبدل ذلك بالاستقرار كما ذكرنا سابقا بهذه المنطقة التي اذا التهب سطحها فسينعكس على بطنها الذي يغذي العالم بالطاقة ويدل هذا التصرف حروبهم التي افتعلوها بمسميات متعددة وقيادات تحمل أسماء ليس لها أثر في التاريخ وغلفوها بربيع أحرق الأخضر واليابس وخلق لهم شرائح جريحة لن تنسى هذه الأفعال حاضرا ومستقبلا، والحروب حدثت من أباطرة الشرق والغرب، لكنها بين دولة وأخرى، اما اليوم فان القتل يطول النساء والأطفال والكهولة ولا يصيب مسمياتهم القيادية وهذا يدل على انهم يقودون العالم لغضب الإلهي سيحدث لهم في قعر ديارهم وسيصيب من والأهم وسائرهم بالأعمال التي جرت المنطقة لهذا المستوى من التعاضل فعندما ننظر لبعض الأفراد والتنظيمات والقيادات ايضا ندرک انهم اصابهم هوس، والبعض الآخر لا مبالاة وبلادة التفكير، ويسعون دائما الى الظهور بوسائل التصوير المطعمة بالأقاويل النفاقية ومحاطين بمعدومي النصيحة ما يطلق عليهم المتردية والنطيجة، فنحن نرجو لهم الشفاء من هذه الأوهام والمدح المزيف، والمصيبة ان كل من جاء وتسلم سعى لدفن أثر من سبقه ولا يسعى للإصلاح واستكمال المسيرة. النصح والنصيحة لبعض المسؤولين، احذروا بعض عنيات مكاتبكم واستبدلوها بأفضل لكم والله الموفق.

احذر من الزيف والتزييف «المنافقين» ومن صاحب الضحكة الصفراء تراه مثل الدهر والهياف «القطط» ياخذ ويذب بالشفرة قدم من المال قبل السيف واحذر مستنقع الخبرا



هجمات على ورق

an9ar@live.com

حمدة فزاع العنزي

قوانين تصدر وحملات تشن على من يخالف ويقوم بما هو ضد القانون وإن كانت هذه الحملات متأخرة ولكن دخلت بجزيئية حيز التنفيذ ولكن هل تطبق وتنفذ على الجميع أم يستثنى منها البعض كما هو متعارف لدى القانون الوضعي «الواسطة». فقرأ ونسمع عن قانون جمع الأسلحة التي تقوم به وزارة الداخلية، وهو ما كان يجب أن تقوم به منذ سنوات عدة وليس الآن بعد أن استفحل الأمر، أي أسلحة التي ستجمع وكيف تجمع ومن هو وراء هذه الأسلحة والسؤال الأخطر في الوضع كافة من سيسلم هذه الأسلحة ولن؟ إذا كانت الأسلحة التي طلبت وزارة الداخلية بجمعها هي الأسلحة الحربية القاتلة بمختلف أجهامها فهناك أسلحة تستخدم للقتل ولكن ليست بالمسدسات أو «الآر بي جي» ولا سلاح الرشاش،

هناك الأسلحة البيضاء التي تستخدم في المنازل وهي السكاكين التي استخدمت بعمليات القتل والمنازعات في المدارس والمجمعات التجارية، هل ستجمع أيضا، والسلاح الذي أتمنى أن أجد من يجيب علينا ويخبرنا كيف يتم جمعه وسحبه من الشباب والمواطنين بمختلف الأطياف والتخصصات الفكرية التي تغذي من قبل جماعات متطرفة أبدعت وستبدع بأسلحتها الفتاكة وهي الأسلحة الفكرية الأشد خطورة من الأسلحة التي يقتنيها ويحتفظ بها البعض في منازلهم.. هل فكرنا بأن الفكرة أشد قتلا من السلاح والسكين سنوات وأشهر الأفكار القاتلة تزرع في عقول الأطفال ومن ثم الأطفال أصبحوا شبابا ليدخلوا حيز التنفيد. أفكار الحقد والكراهية لطوائف الأخرى تم بذرها بعقولهم ومن ثم سقطت بماء

الضغينة والطائفية والإرهاب تنتج بعدها الإرهابي الطائفي الذي سيستخدم الأسلحة الأخرى في تنفيذ عمليات فكرية تم التخطيط لها من قبل أفراد لا شغل لهم الا تنفيذ أيديولوجيات وسياسات فكرية خارجية. من نقل هذه الأفكار وعيشها في عقول خاصة وتعاني من ضعف العقل والتفكير ألم يفكر بمجتمع ووطن والشباب نفسه من سقى تلك الأفكار. تجمع وزارة الداخلية الأسلحة ويجب إصدار قانون آخر لجمع الأسلحة الفكرية التي وجدت لها عقول الشباب ملجأ ومخبا ستنفجر يوما ولن تحمد عقباها، لتجمع الأسلحة الفكرية المنتشرة بتكتاف الوزارات وبالدرجة الأولى تقية الوزارات ممن يحملون هذه الأفكار كشعار لهم ونهج وهم لا يفقهون منها شيئا، لتجمع كافة أنواع الأسلحة، وأولها الأسلحة الفكرية.